



Distr.
GENERAL

A/39/536
2 October 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البندان ٣٨ و ٨٠ من جدول الأعمال

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي
من أجل التنمية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أتشرف بإبلاغكم بأن وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين عقدوا بالمقر اجتماعهم السنوي الثامن بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمجموعة وأقروا الاعلان الوزاري العرفق .
ويتضمن الاعلان المشار اليه تصريحات بالغة الاهمية في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية فضلا عن البنود التي تهتم بها الجمعية العامة . ويسهم الاعلان ، بصفة خاصة ، بآراء هامة فيما يتعلق بالبندين ٣٨ و ٨٠ من جدول الأعمال .
ولهذا ، أكون شاكرا لو تكرمتم بتعميم اعلان وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار البندين ٣٨ و ٨٠ من جدول الأعمال .

(توقيع) السفير بورفيريو مونيوز ليمسود و

الممثل الدائم للمكسيك

لدى الامم المتحدة

ورئيس مجموعة السبعة والسبعين

المرفق

اعلان وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين

- ١ - عقد وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين اجتماعهم السنوي الثامن في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، في السنة التي تجسّد بالذكري السنوية العشرين لانشاء مجموعة السبعة والسبعين ، وأصدروا الاعلان التالي :
- ٢ - استعرض الوزراء أنشطة مجموعة السبعة والسبعين وانجازاتها على مدار عشرين عاما من الجهود المشتركة . وأكدوا ارتياحهم لأن المجموعة قد برزت كعامل رئيسي على المسرح الاقتصادي الدولي . وأكدوا من جديد ما تتمتع به المجموعة من وحدة متينة ، انبثقت من التقاء المصالح التاريخية لاجنائها ، وتصميمها على مواصلة الجهود التي تستهدف انشاء نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية ، يكون أكثر عدلا وانصافا ويستند الى اطار ديمقراطي .
- ٣ - وأعاد الوزراء تأكيد استمرارية صواب المبادئ التي تسترشد بها مجموعة السبعة والسبعين . كما كرروا الاعراب عن التزامهم بالاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦)) ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩)) ، وهي الصكوك المعتمدة منذ ١٠ سنوات بمبادرة من البلدان النامية .
- ٤ - وأكد الوزراء من جديد التزام حكوماتهم القوي بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، فضلا عن تأييدهم الكامل للأمم المتحدة ولدورها الرئيسي بوصفها محفلا فريدا للمفاوضات والتعاون الاقتصادي الدولي . وأعربوا عن قلقهم البالغ ازاء السذوي السريع للمبادئ والقواعد التي تحكم منظومة الامم المتحدة وازاء المحاولات المتزايدة من جانب القوى الاقتصادية الكبرى للاستعاضة عن الاجراءات المنسقة ذات النطاق العالمي بنهج ثنائية وقطاعية غير منسقة مما يعرض تعددية الأطراف . وأعربوا أيضا عن تصميمهم على احباط كل المحاولات التي من هذا القبيل وعلى الاستمرار في تعزيز اضفاء الطابع الديمقراطي على أساليب اتخاذ القرار في المحافل المتعددة الأطراف .
- ٥ - وأكد الوزراء مرة أخرى التزامهم بتأييد مبدأي تقرير العصور والاستقلال وبمقاومة فرض نماذج أو أنماط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تكون مجافية لتقاليدهم وتطلعاتهم الوطنية . وفي هذا السياق ، ومع التشديد على مبدأ السيادة الدائمة على مواردهم

الطبيعية وحق كل بلد في أن يختار بحرية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، جدد الوزراء تنديدهم باللجوء الى القسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية وكرروا الاعراب عن الحاجة الى اتخاذ اجراءات مناسبة ، لتجنب تنفيذ مثل هذه الممارسات .

٦ - وأكد الوزراء مرة ثانية اعتقادهم الراسخ بأنه ما زال من المتعين أن يتخذ جميع أعضاء المجتمع الدولي ، فرادى وجماعات ، خطوات واجراءات عاجلة أكثر قوة وتحديدا ، من أجل وضع نهاية ، بلا تأخير ، للاستعمار ، والامبريالية ، والاستعمار الجديد ، والتدخل في الشؤون الداخلية ، والفصل العنصري ، والعنصرية ، وجميع أشكال التمييز العنصري ، وجميع أشكال العدوان والاحتلال والسيطرة والهيمنة والتوسع والاستغلال ، مما يمثل عقبات رئيسية تقف في سبيل التحرر الاقتصادي للبلدان النامية وأكدوا مرة أخرى أنه يجب على جميع الدول أن تدعم على نحو فعال تلك البلدان والاقليم والشعوب التي ما زالت خاضعة لتلك الممارسات ومتأثرة بها ، وأن تقدم المساعدة اليها ، حتى تستعيد سيادتها الوطنية وسلامتها الاقليمية وسائر الحقوق الاساسية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، لتكفيها من تحقيق الاستقلال وتعزيز التنمية ، والتعاون والسلم والامن على الصعيد الدولي .

٧ - وأكد الوزراء من جديد ، ادراكا منهم للصلة القائمة بين نزع السلاح وبين السلم والتنمية ، مناشدتهم الملحة بوقف سباق التسلح واستخدام الموارد المحررة على هذا النحو من أجل التنمية في البلدان النامية .

٨ - وأبدى الوزراء قلقهم الشديد ازاء الحالة الحرجة لاقتصاد العالم . فبينما ظل الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة متفاوتا في درجاته وغير مضمون استمراره بأي حال ، بقيت معظم البلدان النامية تعاني من معدلات نمو راكدة أو هابطة . وما زالت البلدان النامية تواجه بيئة خارجية معاكسة تتسم بهبوط أسعار السلع الأساسية وتقلبات حادة في أسعار الصرف ، وبتدهور معدلات التجارة ، وازدياد الحمائية ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، وبوجود أعباء دين ساحقة ، وبانتقال عكسي للموارد المالية ، وهبوط المساعدة الانمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية ، وأزمة الموارد التي تعاني منها المؤسسات المتعددة الاطراف لتمويل التنمية . ولا حظ الوزراء أن الفجوة المطردة الاتساع أبدا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ترجع الى أوجه التفاوت وعدم المساواة الكامنة في النظام القائم ، وأن هذه الأزمة ليست مجرد ظاهرة دورية بل هي مظهر لعدم التوازن والاختلال الهيكليين العميقين الجذور . ومن ثم فقد لاحظوا أن النمو المستمر المتوازن للاقتصاد الدولي يتطلب عطية تعديل منصفة .

٩ - وكرر الوزراء الاعراب عن بالغ قلقهم ازاء الآثار المدمرة التي تحدثها الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة باقتصادات البلدان النامية وشعوب تلك المناطق . وشددوا على حاجة المجتمع الدولي الملحة الى الاضطلاع باجراءات للتغلب على هذه الأزمة ولتأمين التناسق والانصاف والعدالة في العلاقات الدولية واعادة تشكيل الاقتصاد العالمي .

١٠ - وأعرب الوزراء عن قلقهم ازاء السياسات التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية ، والتي تؤثر على احتمالات التنمية بالبلدان النامية ، مما يهدد بتفاقم في حجم ونطاق الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة ، مع نشوء عواقب لا يمكن توقعها .

١١ - وأعربوا أيضا عن أسفهم لاستمرار المأزق القائم في المفاوضات الاقتصادية بينة الدولية والناج عن عدم احترام بعض البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها . وأعربوا بالخصوص عن أسفهم للمحاولات المبذولة لتفتيت توافق الآراء الدولي المتعلق بالتنمية الذي كان موجودا وللمحاولات المبذولة في بعض المجالات لنكران توافق الآراء ذلك . وفي هذا الصدد ، دعوا البلدان المتقدمة النمو أن تجدد اهتمامها الايجابي بقضايا التنمية بما يكفل ، بالاستناد الى الارادة السياسية الصادقة ، احالة الحوارات العقيمة الى مفاوضات جادة لايجاد حلول بناءة ودائمة لمشاكل التنمية .

١٢ - وأكد الوزراء من جديد ايمانهم بمفهوم الترابط بوصفه أساسا للتعاون المتبادل الفائدة بين جميع البلدان . وأعربوا عن أسفهم لأن بعض البلدان المتقدمة النمو ما زالت ، في الوقت الذي تعترف فيه بالترابط ، تتبع سياسات تؤدي البلدان النامية وتضر بها . وأكدوا من جديد أن الترابط ينبغي أن يؤدي الى مساع تعاونية لفائدة جميع البلدان وأنه ينبغي له القضاء على الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

١٣ - وأكد الوزراء مجددا التزامهم التام بالمفاوضات العالمية بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ وأكدوا كذلك من جديد استمرار صوابية وأهمية الاستراتيجية التي اعتمدها المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي وأقرتها مجموعة السبعة والسبعين في اجتماعها الوزاري الخامس المعقود في بوينس آيرس ، وجددوا دعوتهم الى البلدان المتقدمة النمو لإظهار ارادة سياسية حقة تمكن من بدء هذه المفاوضات ، وأعرب الوزراء عن أسفهم لأنه على الرغم من الموقف العطي والبناء المرن الذي أبدته مجموعة السبعة والسبعين باستمرار ومن الجهود

الايجابية التي بذلتها خلال المشاورات بشأن موضوع الشروع في مفاوضات عالمية ، فان تحقيق هذا الهدف الهام لم يكن ممكنا بسبب غياب الارادة السياسية لدى بضعة من البلدان المتقدمة النمو . وفي هذا الخصوص ، عهد الوزراء الى مجموعة السبعين والسبعين في نيويورك أن يقدروا الوضع لغرض تحديد الخطوات المناسب اتخاذها خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

١٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء الحالة الاقتصادية الخطيرة في افريقيا التي ازدادت تدهورا بسبب الأثر المزيج للحالة الاقتصادية الدولية غير المواتية ولا استمرار الجفاف والتصحر وغير ذلك من الكوارث الطبيعية . وأعربوا عن اعتقادهم بأن الاتجاهات الحالية ، اذا لم يعكس اتجاهها ، قد تؤدي الى زيادة تفاقم الحالة مما يعرض للخطر البنية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الافريقية ويعرقل بالتالي احتمالات نهوضها واستمرار تنميتها . وأعربوا عن تضامنهم مع البلدان الافريقية كما أعربوا عن عزمهم على منح الاولوية لهذه القضية في الدورة الحالية للجمعية العامة . ولذلك حثوا المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية على اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة وفعالة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية في سبيل التصدي للارادة بجانوبها القصيرة الاجل والطويلة الأجل .

١٥ - وأكد الوزراء مجددا الحاجة الى أن تظل مسائل الاغذية والزراعة تتصدر القضايا المطروحة على الصعيد العالمي ، وأعربوا عن اقتناعهم بأن الاجراءات الدولية لمعالجة مشاكل الاغذية والزراعة في البلدان النامية ينبغي النظر فيها على نحو شامل بأبعادها الفنية والاقتصادية والتجارية والعالية والاجتماعية وكذلك بمنظورها القصير الاجل والطويل الاجل . وأكدوا على الاولوية التي يعطونها للقيام على نحو مبكّر باستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية ولبلوغ الاكتفاء الذاتي في انتاج الاغذية في البلدان النامية ، ولهذا الغاية ، حث الوزراء المجتمع الدولي بشدة ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، على زيادة المساعدة التي تقدمها لبلوغ مستوى كاف يمكّن البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز في الاغذية ، من تحقيق الاهداف المتفق عليها لقطاعات الاغذية والزراعة والواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث .

١٦ - وشدد الوزراء على الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة وضع البلدان النامية المتدهور في مجال السلع الأساسية . وفي هذا الصدد ، كرروا ضرورة بذل جهود أخرى للوصول بالصندوق المشترك للسلع الأساسية الى العطل بفعالية وبصورة مبكرة وللسمي الى التنفيذ التام للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية .

١٧ - وأعرب الوزراء أيضا عن شديد قلقهم للممارسات السوقية التي تثير الاضطراب والتي تقوم بها بلدان متقدمة معينة بما يتناقض والتزامها الدولي والتي تواصل الحيلولة دون الاستخدام التام للقدرات الانتاجية والتصديرية في البلدان النامية في مختلف المنتجات الزراعية ولا سيما الاغذية .

١٨ - وكرر الوزراء ، في اطار المساعي الرامية الى اعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادي الدولي ، عزمهم على مواصلة الضغط لاعادة تشكيل هيكل النظام التجاري الدولي لتأمين الحاجات الاقتصادية والانمائية الخاصة بالبلدان النامية ولتسهيل ازدياد نصيب البلدان النامية من النمو المستمر في التجارة الدولية . ولهذا الغرض حث الوزراء البلدان المتقدمة النمو على أن تنفذ ، لصالح البلدان النامية ، الالتزامات الحالية بتحرير التجارة كخطوة أولى نحو اقامة نظام تجاري متعدد الاطراف عادل ومنصف . وحض الوزراء أيضا البلدان المتقدمة النمو على مقاومة الضغوط الحمائية المحلية واستخدام امانات دعم التصدير والممارسات الاخرى التي تثير الاضطراب ؛ وعلى اعتماد تدابير عاجلة لتحقيق امكانية احسن بكثير للوصول بصادرات البلدان النامية الى أسواقها . وفي هذا الصدد ، دعا الوزراء لتنفيذ مبرك لبرنامج العمل الخاص بالترعة الحمائية والتكيف الهيكلي الذي أقره مجلس التجارة والتنمية . وأكدوا الحاجة الى استقرار نظام الافضليات المعمم ودعوا البلدان المانحة للافضلية الى ضمان استمرارية برامج نظام الافضليات المعمم وتحسينها وتوسيع نطاقها والى اجتناب الاخذ ، في النظام المذكور ، بتدابير تمييزية ، بما في ذلك تلك المطبقة بموجب مفهوم التدرج .

١٩ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لأن نتيجة المؤتمر العام الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية لم تكن ناجحة رغم حسن النية التي أبدتها البلدان النامية . وحثوا البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ موقف أكثر ايجابية ، خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، عند النظر في مسألة التصنيع .

٢٠ - وأعرب الوزراء عن عظيم قلقهم للهبوط في تدفق الموارد لتمويل التنمية وللمنقل العكسي لرأس المال الى البلدان المتقدمة النمو . وحثوا البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية على معالجة هذا الوضع الخطير بتعبئة شاملة للموارد لصالح البلدان النامية وبالإسهام في اصلاح للنظام النقدي والعالمي حتى يمكن للاقتصاد العالمي أن يعمل بانصاف وكفاءة .

٢١ - وأكد الوزراء من جديد على أهمية عقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل لاغراض التنمية وذلك بمشاركة عالمية ، وهو المؤتمر الذي اقترح في المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز وأقرته مجموعة السبعة والسبعين فسي

اجتماعها الوزاري الخامس المعقود في بوينس آيرس ، وعلى القيام ، لهذه الغاية ، بالبدء بعطية التحضيرات اللازمة ، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الاستجابة بصورة ايجابية وبناءة لعقد المؤتمر في أوائل عام ١٩٨٥ ، وشدد الوزراء على الحاجة الى شروع الامين العام بمشاورات مع الحكومات بشأن عقد المؤتمر . وأعربوا عن تقديرهم للعبادة التي قام بها رئيس حركة عدم الانحياز في انشا فريق من الخبراء يتولى النظر في الجوانب الفنية والاجرائية للمؤتمر المقترح . وأحاط الوزراء علما بتقرير فريق الخبراء وقرروا دعوة الحكومات الى النظر في تلك الوثيقة .

٢٢ - وأقر الوزراء بأن مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية انما هي مظاهر لسوء عمل النظام الاقتصادي الدولي ، ورأوا أن هناك حاجة ماسة الى البدء بحوار سياسي متعدد الاطراف بين البلدان المانحة المدينة والبلدان المتقدمة النمو الدائنة بغية حل مشاكل الديون . وأعلنوا أن تلك البلدان والمصارف الدولية المعنية الى جانب المؤسسات العالمية الدولية ، مسؤولة بصورة مشتركة عن ايجاد حلول دائمة لا توفر تخفيفا فوريا من الديون فحسب وانما تشمل أيضا أسعار فائدة أدنى وشروطا لاعادة جدولة الديون ، وفرض الشروط المناسبة ، والحوافز الحمائية ، وحصائل التصدير ، وأوجه العجز في تصدير السلع الاساسية ، والتدفقات العالمية الكافية . وحثوا حكومات البلدان المتقدمة النمو ، والمصارف الدولية المعنية ، والمؤسسات العالمية الدولية ، على التعاون التام مع البلدان النامية في السعي الى حل عالمي وشامل لمشاكل الديون ، وعلى تأمين استئناف التنمية لكيلا تضطر تلك البلدان الى الاعسار والى المخاطر التي قد يجلبها ذلك على التعاون والسلم والامن على الصعيد الدولي .

٢٣ - وشدد الوزراء على الحاجة العاسة الى تنفيذ تدابير عاجلة لصالح البلدان النامية الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٢٠٠ - وذلك عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة في اطار منظومة الامم المتحدة .

٢٤ - وأعرب الوزراء عن عظيم قلقهم ازاء الحالة الاقتصادية التي تتدهور بشكل خطير في أقل البلدان نموا ، التي يشهد عدد كبير منها معدل نموسلبيا منذ عدة سنوات . وشددوا على الحاجة العاسة الى تقديم الدعم اللازم لهذه البلدان ، بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية الكافية ، بهدف اعادة تنشيط عطية التنمية وتسريع خطاها وفي هذا الصدد ، حثوا المجتمع الدولي بقوة على المساهمة بصورة ايجابية في انجاح الاستعراض النصفى الشامل لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٨٥ بغية

ضمان تنفيذه بصورة كاملة وفعالة . وحثوا أيضا على أن تحوّل الى منح دون تأخير جميع قروض المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية المعلقة التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو الى أقل البلدان نموا .

٢٥ - وأعاد الوزراء تأكيد السلامة التامة لاهداف ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث والحاجة الى بلوغ تلك الاهداف والمقاصد والى تنفيذ وتعزيز التدابير الواردة في الاستراتيجية والواجب اتخاذها على صعيد السياسة العامة . وأعربوا عن عميق أسفهم للنتيجة غير الحاسمة لعمل اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، والمنشأة من قبل الجمعية العامة ، وذلك بسبب الموقف غير العرن السذّي اتخذته بعض البلدان المتقدمة النمو . وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالاستراتيجية ، بما في ذلك القيام في وقت مبكر بانجاز استعراض وتقييم نصفي مفيد .

٢٦ - وأكد الوزراء مرة أخرى على الاولوية العالية التي يعطونها للقيام في وقت مبكر بالانتها من المفاوضات الجارية لوضع ترتيبات طويلة الاجل لجهاز الامم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، وحثوا جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، على الانتها على الفور من الترتيبات العالية كَمَا يتسنى لهذا الجهاز بدء العمل .

٢٧ - ومع مراعاة ما لتنمية الموارد البشرية والتعاون التقني والتدريب من دور حاسم وهام في عملية التنمية في البلدان النامية ، أحاط الوزراء علما مع التقدير بالاقتراح بعقد مؤتمر للامم المتحدة لتنمية الموارد البشرية لمناقشة جميع ابعاد الموضوع على أساس متعدد التخصصات ، وقرروا النظر بصورة ايجابية في هذا الاقتراح في وقت قريب .

٢٨ - ولدى استعراض التطور الاخير الذي شهده التعاون الاقتصادي ما بين البلدان النامية ، شدد الوزراء على أهميته الطاغية كوسيلة لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات ولتأكيد الاستقلال الاقتصادي لهذه البلدان وللتقليل من ضعف موقفها ، مما يسهم في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢٩ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للتقدم المحرز في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولاحظوا بصفة خاصة أن الاجتماعات التقنية المتوخاة في برنامج عمل كراكاس (انظر A/36/333 ، المرفق) قد تمت الآن وأن البلدان النامية مستعدة الآن

لإقامة مشاريع محددة على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والإقليمية لوضع أهدافها وبرامجها المشتركة موضع التنفيذ . ورحب الوزراء بنتائج الاجتماع الثالث للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق الذي عقد مؤخرا بقرطاجنة في كولومبيا ، وأقروا توصياته .
